شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

ما أهنانا بنوّابنا..!

الحماسة المُفرطة التي ظلّ الفريقان المختلفان بشأن موعد إجراء الانتخابات يبديانها، لم تقابلها أو توازيها أيّ حماسة ولو بأدنى مستوى بشأن ما يُمكن أن يقدّمه كلّ من الفريقين لناخبيه المحتملين، سواء جرت الانتخابات في الموعد أم تأجلت.

الخلاف بشأن موعد الانتخابات خلق في البلاد أجواءً زادت من عمليّة الشدّ والجذب طائفيّاً وقوميّاً، فيما حاجة الناس كانت، ولمّا تزل، تمسّ إلى تنفيس الاحتقانات التي يتسبّب فيها دائماً وأبداً زعماء هذين الفريقين وأتباعهم، استعداداً للانتقال إلى المرحلة اللاحقة، بعد الانتخابات، لتحقيق الاستقرار والشروع بعملية إعادة الإعمار للمناطق التي تدمّرت بسبب الحرب مع داعش.

أعضاء مجلس النواب الذين كادوا أن يتضاربوا بالأيدي في ما بينهم بسبب الخلاف على موعد الانتخابات، لم نسمع أو نرَ أحداً منهم يرفع صوته عالياً ليقول إنّ الوقت الطويل والجهد الكبير المصروفين في الجدال العقيم وفي مقاطعة جلسات المجلس، كان الأولى توجيههما نحو تشريع قوانين مُستحقّة منذ أمد طويل تخدم المواطنين وتحسّن ظروف عيشهم البائس، ونحو تفعيل الدور الرقابي للمجلس للحدّ من الفساد الإداري والمالي وهدر المال العام والعبث بمصير البلاد وأهلها.

هؤلاء الأعضاء لم تبادر مجموعة منهم لكي تُلفت أنظار الزملاء والزميلات الآخرين إلى أنه في الوقت الذي يتمتّع فيه أعضاء بترف الجدال والمناكفة وهم على مقاعدهم الوثيرة، ثمة الملايين من العراقيين الذين يصارعون بضراوة من أجل الحصول على لقمة العيش وفي سبيل تدبير الأدوية لمرضاهم أو تأمين تعليم أطفالهم في مدارس لائقة ببني البشر.

هؤلاء الأعضاء لم يتقدّم أحد منهم ليسأل الحكومة عما فعلته للوفاء بوعودها وتعهداتها بمكافحة الفساد الإداري والمالي، وعما أعدّته من خطط وبرامج لمعالجة الآثار المادية والنفسية لمحنة الاحتلال الداعشي.

هؤلاء الأعضاء لم يرفع أحد منهم في ذروة النقاش بشأن موعد الانتخابات أو قبله أو بعده،يده ليتساءل عن الاستحقاق المتوجّب بعد مُضيّ وقت طويل على تحرير الموصل وسواها من المناطق المُحتلة، وهو التحقيق في ظروف وأسباب سقوط الموصل والمدن الأخرى في يد داعش من دون دفاع وتحديد المسؤوليات، أقله وفاء لأرواح عشرات الآلاف من الشهداء الذين قتلهم التنظيم الإرهابي بدم بارد، أو سقطوا في سوح القتال.

نعرف أنّ مجلس النواب قد شكّل لجنة تحقيقية لهذه الغاية، وأنّ اللجنة قد أكملت تحقيقاتها وأعدّت تقريراً مُفصّلاً، بيدَ أنّ التقرير قد دُفع إلى الرفوف العالية، وربما إلى سلال المهملات، بذريعة أنّ الوقت غير مناسب فيما الحرب ضد داعش متواصلة.

أعضاء مجلس النواب كرّسوا جهودهم على مدى أشهر متّصلة لقضية ثانويّة بالمقارنة مع القضايا الكبرى المُستحقّة منذ سنوات.

ما أهنى العراق والعراقيين بهكذا نوّاب..!!

> الخلاف بشأن موعد الانتخابات خلق في البلاد أجواءً زادت من عمليّة الشدّ والجذب طائفيّاً وقوميّاً، فيما حاجة الناس كانت، ولمّا تزل، تمسّ إلى تنفيس الاحتقانات التي يتسبّب فيها دائماً وأبداً زعماء هذين الفريقين وأتباعهم، استعداداً للانتقال إلى المرحلة اللاحقة

أكدت وجود مطالب لأربيل لم يذكرها بيان حكومة بغداد

أطراف كرديّة تراهن على التفاوض مع العبادي لتخفيف شروط استئناف الحوار

□ بغداد / وائل نعمة

سريعاً انتهى اللقاء الذي جمع رئيسي الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لأول مرة بعد استفتاء تقرير المصير الذي أجراه الإقليم في أيلول الماضي، ووضعت حكومة بغداد قائمة من الشروط والمطالب قد لا تُحسم بنفس سرعة الاجتماع.

وترأس الوفد الكردستاني الذي زار بغداد، مساء الأحد، رئيس حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني، وضمّ نائبه قوباد طالباني، ورئيس ديوان رئاسة الإقليم فؤاد حسين.

وفي بيان هادئ صدر عن مكتب العبادي السبت الماضي، اشترطت بغداد تنفيذ الإقليم ١٠ مطالب لإنهاء الازمة بين الجانبين، بينها إعادة ضخ نفط الإقليم عبر شركة التسويق العراقية (سومو).

لكنّ البيان، بحسب مسؤولين كرد، لم يتطرق في المقابل الى مطالب الإقليم المتعلّقة بتنفيذ مواد دستورية، وإعادة تطبيع الأوضاع في كركوك.

وتعتقد أطراف كردية، أن اشتراطات بغداد ليست جامدة وأنها قابلة للتفاوض، لكنها لا تخفي خشيتها من نشوب خلافات لاحقاً عند الخوض بالتفاصيل.

وترفض جهات سياسية شيعية في بغداد، أن تصف ما تحدثت به الحكومة الاتحادية على أنه "شروط"، وتقول إنها قوانين يتوجب على الإقليم تطبيقها.

وفي كل الأحوال يعتبر الطرفان ما حدث مؤخراً، بأنه تقدم إيجابي في شكل العلاقة بين الجانبين، وقد يتطور في الأيام المقبلة ليتحول الى حوارات سياسية شاملة تنهي الأزمة.

زيارة غير معلنة

ويقول عرفات كرم، رئيس كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني في البرلمان، إن زيارة الوفد الكردستاني الى بغداد "كانت مفاجئة وسرية وجاءت من أجل كسر الجمود واستئناف الحوارات التي توقفت منذ فترة بين الطرفين".

وحتى وقت قريب، كان رئيس الوزراء حيدر العبادي، يرفض الحوار مع إقليم كردستان، قبل ان تلغي الأخيرة الاستفتاء الذي أجرته في ٢٥ أيلول الماضي.

وعزا مراقبون وسياسيون تراجع العبادي عن مواقفه السابقة المتشددة تجاه الإقليم، إلى قرب موعد الانتخابات وسعي منافسه نائب رئيس الجمهورية نوري المالكي للتقرب من الكرد.

ويوضح رئيس كتلة الحزب الديمقراطي لـ(المدى) أمس، أن الاشتراطات التي وضعتها بغداد أثناء اللقاء السريع "قابلة للتفاوض والمناقشة. وإذا اتفقنا على تحكيم الدستور فسيكون الحل سهلاً".

وشدد العبادي، على وفق بيان صدر عن مكتبه عقب اللقاء، على وحدة وسيادة العراق وأنّ "مواطني الإقليم جزء من الشعب العراقي وأهمية إعادة وتفعيل جميع السلطات الاتحادية في الإقليم بضمنها المنافذ الحدودية والمطارات".

وأشار البيان الى "استمرار عمل اللجان المختصة بفتح المطارات بعد استكمال كل الإجراءات بعودة كامل السلطات الاتحادية لها"، مبيناً أن "الحدود الدولية يجب أن تكون تحت السيطرة الاتحادية باعتبارها من الصلاحيات الحصرية للسلطة الاتحادية".

وجدد العبادي على وفق البيان، موقف الحكومة بضرورة "الالتزام بحدود الإقليم التي نص عليها الدستور"، مبيناً، أهمية أن "يسلّم النفط المستخرج الى السلطات الاتحادية ويكون تصدير النفط حصراً من قبل الحكومة الاتحادية وعبر شركة سومو".

وشدد رئيس الوزراء، على أهمية استكمال عمل اللجان التي تراجع رواتب موظفي الإقليم والإسراع في إطلاقها وضمان وصولها للموظفين المستحقين وأن تخضع لرقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

ويعتقد عرفات كرم، أن شروط بغداد "ستأخذ بعض الوقت للاتفاق عليها"، مفضلاً تأجيل الخوض بتفاصيل المطالب التي جاءت في بيان حكومة بغداد لأنها "قد تثير مشاكل الآن".

ويتمنى المسؤولون الكرد، أن لا يكون اللقاء الأخير مشابهاً لاجتماعات سابقة انتهت بعدم تحقيق نتائج إيجابية. وكان وفد كردي قد زار بغداد الأسبوع الماضي، سبقته زيارة وفد حكومي عراقي إلى أربيل.

ورجّحت أطراف كردية، مؤخراً، استئناف الرحلات الجوية الخارجية الى مطاري أربيل والسليمانية نهاية الأسبوع الحالي، عقب الاتفاق الأخير الذي جرى بين بغداد وأربيل.

مطالب بغداد والإقليم

من جهته يقول آريز عبدالله، رئيس كتلة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في البرلمان، إن اللقاء الأخير "لطّف الأجواء بين الطرفين، وهناك لجان فنية تعمل على إنهاء الملفات العالقة بين الطرفين".

وتعمل اللجان المشتركة بين بغداد وأربيل، منذ أسابيع على حل مشاكل المنافذ الحدودية، والمناطق المتنازع عليها، وإعادة توزيع رواتب موظفي الإقليم.

وأعلنت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أمس الأحد، أن الحكومة الاتحادية وافقت على قيام وزارة المالية بصرف رواتب موظفي ومشغلي السدود في إقليم كردستان من تخصيصات رواتب موظفي كردستان ومن خلال وزارة الموارد المائية.

وعما دار في الاجتماع الأخير يوضح رئيس كتلة الاتحاد الوطني في تصريح لـ(المدى) أمس ان "بغداد لم تقدم شروطاً وإنما مطالب، ومادامت هذه المطالب تحت سقف الدستور فنحن لن نرفضها".

وبيّن النائب عبدالله أن "القضايا مازالت قابلة للتفاوض، لكن أيضا هناك مطالب كردية في المقابل لم يذكرها بيان حكومة بغداد".

وأشار النائب الى أن أغلب المطالب الكردية هي "انتقادات لعدم تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور، وعدم تشريع المجلس الاتحادي، وإعادة تطبيع الأوضاع في كركوك وطوز خرماتو".

وأعلنت حكومة إقليم كردستان، أمس الأحد، أن رئيسها نيجيرفان بارزاني، ورئيس الوزراء الاتحادي حيدر العبادي، أكدا في اجتماعهما الاخير على مواصلة الاجتماعات للإسراع في إتمام إجراءات إرسال رواتب الموظفين وفتح المطارات.

من جانب آخر، يؤكد ناظم الساعدي، النائب عن حزب الدعوة في البرلمان، أن "بغداد لم تشترط على الإقليم، لكنها تحدثت عن قوانين يجب على كردستان تطبيقها".

ويكشف الساعدي في حديث مع (المدى) أمس، قائلا إن كردستان "طبقت كل ما جاء في بيان الحكومة، باستثناء إعادة ضخ النفط الى بغداد".

وتشترط بغداد أن يرسل الإقليم ٢٥٠ ألف برميل يومياً من نفط كردستان إلى شركة التسويق (سومو) مقابل إعطاء رواتب الموظفين.

لكنّ كفاح محمود سنجاري، الباحث السياسي الكردي، يرى أن "بغداد تتعمد أن تخاطب كردستان بلغة من التعالي والغرور"، في إشارة الى المطالب التي جاءت في بيان الحكومة الاتحادية.

وقال سنجاري لـ(المدى) أمس إن "ذلك الخطاب ربما لن ينتج تفاهماً قريباً، وقد يتسبب في انهيار المفاوضات التي بدأت للتو"، لكنه بالمقابل يجد أن ما حدث في اللقاء الأخير بأنه "بارقة أمل وخطوة بالاتجاه الصحيح".

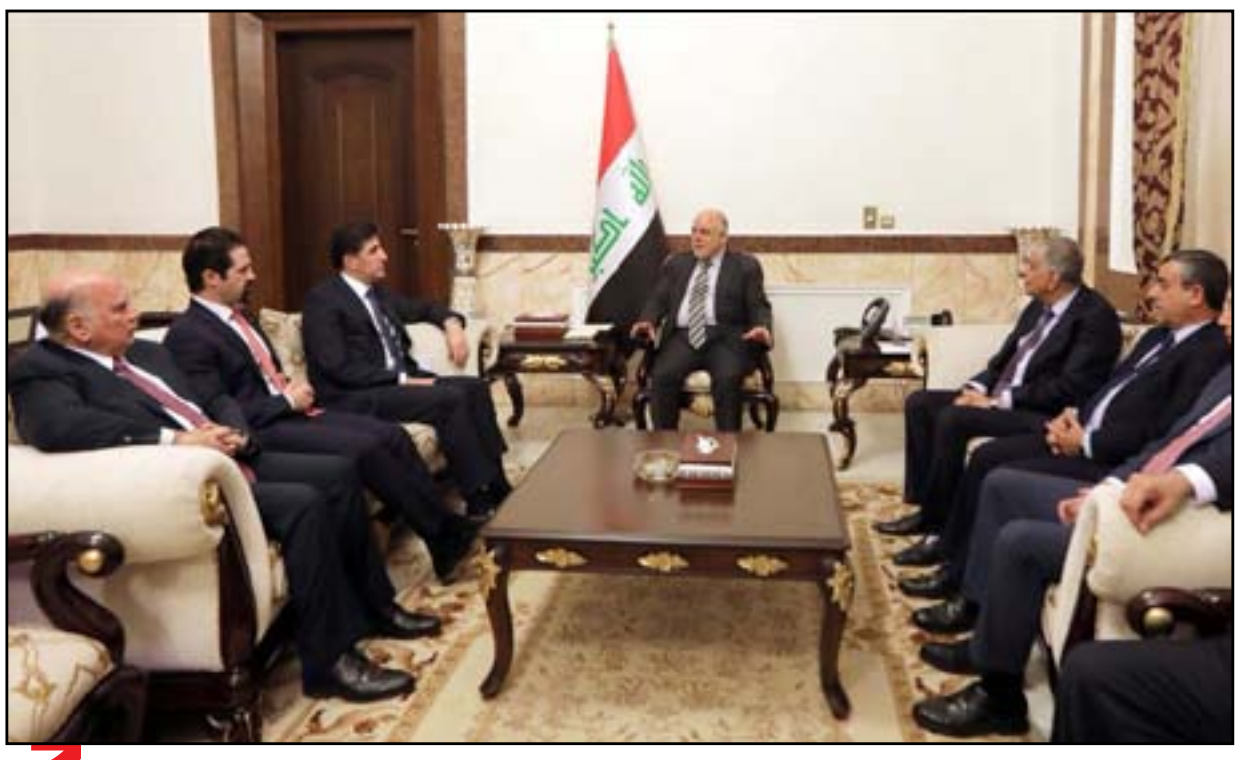

العبادي خلال لقائه الوفد الكردي السبت

الزاملي: توجد حواضن للإرهابيين ولدينا مشاكل في المنافذ

لجنة الأمن تستضيف الوزراء الأمنيين لمناقشة الخروق الأخيرة

بغداد / المدى

استضاف مجلس النواب، أمس الأحد، وزير الدفاع والداخلية وقيادات أمنية أخرى لمناقشة التداعيات الأمنية التي شهدتها العاصمة بغداد مؤخراً.

وتمكن مؤخراً ٣ انتحاريين من تفجير أنفسهم بساحات عامة ببغداد، الأول في ساحة عدن، فيما تمكن انتحاريان من تفجير نفسيهما في ساحة الطيران. وأسفر التفجيران عن مقتل وجرح أكثر من ١٠٠ شخص.

وترأس الاجتماع الذي عُقد أمس، رئيس البرلمان سليم الجبوري، الذي أكد أنّ الخروق الأخيرة يجب أن لا تؤثر على المنجز الأمني الذي تحقق،ويجب أخذ مزيد من الحيطة والحذر.

وقال مكتب الجبوري في بيان تلقت (المدى) نسخة منه إن "الإرهاب لديه من الوسائل التي يحاول من خلالها أن يباغت فيها المجتمع العراقي لخلق حالة من الإرباك لتعكير أجواء الانتصارات التي تعيشها البلاد".

وأضاف رئيس البرلمان "يجب الحفاظ على الانتصارات التي حققتها القوات الأمنية بكل صنوفها بعد أن قدمت التضحيات الكبيرة من أجل الحفاظ على أمن ووحدة العراق".

وأوضح رئيس مجلس النواب أن "الخروق الاخيرة يجب أن لا تؤثر على المنجز الأمني الذي تحقق في بغداد وباقي المحافظات"، داعياً في الوقت ذاته القوات الامنية الى "المزيد من الحيطة والحذر خلال المرحلة المقبلة وتفويت الفرصة على الإرهاب الذي يحاول النيل من حالة الاستقرار التي يعيشها البلاد".

وأشار الجبوري إلى أن "الشروع بمرحلة جديدة تضمن حالة من الاستقرار الامني والسياسي والاجتماعي خصوصاً في ظل رفض المجتمع للاصطفافات الطائفية التي هي بعيدة عن ثقافته".

ولفت الجبوري الى أن "عملية الانتخابات المقبلة تتطلب إيجاد حالة من الأمن اللازم والضروري لها باعتبار أننا مقبلون على نوع من التحدي الذي سنكون قادرين على تخطيه بمساعدة ومعونة الجميع".

بدوره، أعلن رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية حاكم الزاملي، أمس الأحد، أن الحواضن الإرهابية ما زالت موجودة.

وقال الزاملي خلال الاجتماع، إن "أهمية عقد هذا الاجتماع هو مراجعة الملف الأمني وما حدث من خروق في بعض مناطق العاصمة بغداد".

وأكد رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية أن "هناك بعض الحواضن للإرهابيين وهناك مشاكل في المنافذ الحدودية.. لم تتم السيطرة على هذه المنافذ بشكل كامل حتى الآن".

يشار إلى أن لجنة الامن والدفاع قررت في ١٦ كانون الثاني، استضافة الوزراء الأمنيين (الدفاع والداخلية)، وقائد عمليات بغداد وقادة الاجهزة الاستخبارات، على خلفية تدهور الوضع الأمني في العاصمة.

في غضون ذلك، استقبل نائب رئيس مجلس النواب آرام شيخ محمد، وزيري الدفاع عرفان الحيالي والداخلية قاسم الأعرجي، بحسب بيان لمكتب نائب رئيس البرلمان.

وقال محمد إن الطرفين "بحثا آخر تطورات الأوضاع والمستجدات الأمنية على الساحة، كما تم استعراض الملف الأمني ومناقشة تداعياته بشكل عام على حياة المواطنين اليومية والسبل الكفيلة لمضاعفة الجهد الاستخباراتي وإعادة الثقة بين المواطنين والأجهزة الأمنية بهدف التعاون واستقرار الأوضاع في جميع المناطق".

وثمّن شيخ محمد "جهود الحيالي والأعرجي في مواصلة عمل المؤسسات الأمنية من أجل استتباب الأمن". ودعا الى "مضاعفة الجهود لاستقرار الأوضاع في عموم العراق".

خبراء: التنظيم ما زال قوّة مميتة رغم تحرير الأراضي

موقع أميركي: واشنطن تواجه تحدي القضاء على الموالين لداعش في العراق وسوريا

ترجمة/ حامد أحمد

رغم إعلان الحكومة العراقية تحقيق النصر العسكري على تنظيم داعش وتحرير جميع الأراضي، فإن خبراء في داخل الحكومة الاميركية وخارجها يحذرون من أن داعش مايزال يعتبر قوة مميتة. وتمثل ذلك بالتفجير الانتحاري المزدوج الذي ضرب بغداد الأسبوع الماضي وراح ضحيته أكثر من ١٠٠ قتيل وجريح.

وفي الوقت الذي انهارت فيه خلافة داعش فإن عدد المقاتلين الفعليين في العراق وسوريا قد يكون قد انخفض الى أدنى من ٣٠٠٠ مسلح، لكن ما يزال هناك الكثير من الموالين للتنظيم متواجدين على الأرض.

ويقول حسن حسن، الخبير في معهد دراسات الشرق الأوسط في أميركا والمشارك بتأليف كتاب (داخل جيش داعش الإرهابي) الصادر عن صحيفة نيويورك تايمز، إن ما يقارب ٧٠٠٠ موالٍ للتنظيم مايزالون متواجدين في العراق وسوريا.

وقال حسن إنهم "ينشطون الآن كمنظمة إرهابية عدوانية بحتة وليس كوحدة قتال تقليدية... مايزال هناك الكثير منهم في سوريا منتشرين في مناطق البو كمال ودير الزور، وإن الكثير منهم هم من العراقيين الذين هربوا عبر الحدود".

بدوره، يقول هشام الهاشمي، مستشار الحكومة العراقية المختص بشؤون المجاميع المسلحة،إنه في الوقت الذي يتراوح فيه عدد المقاتلين الفعليين من تنظيم داعش في ساحة المعركة من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ مسلح، فإن العدد الفعلي من الموالين لتنظيم داعش في العراق وسوريا يقرب من ١٠٠٠٠ موالٍ.

واستناداً لمسؤولين أميركان فإن عدد المسلحين الفعليين لتنظيم داعش خلال ذروة قوته كان بحدود ٤٥٠٠٠ مسلح في المنطقة حيث كان التحالف الدولي يحاربهم.

ومنذ بدء الضربات الجوية على داعش في العراق وسوريا عام ٢٠١٤ تقلصت الأراضي التي كان يحتلها التنظيم في البلدين على نحو كبير، خصوصا بعد تحرير الموصل في تموز ٢٠١٧ على يد القوات العراقية ومدينة الرقة بسوريا في تشرين الاول ٢٠١٧، ولم يتم تجريد داعش من الاراضي فقط بل حرم أيضا من مصادر الموارد المالية التي كان يحصل عليها من تهريب النفط واستحواذه على النقود.

بدوره، قال دانييل غلاسر، مساعد وزير الخزانة الاميركية السابق لشؤون تمويل الإرهاب، إنه "هناك فرق كبير بين إلحاق الهزيمة بداعش عسكرياً على أرض المعركة واجتثاثه كمنظمة إرهابية".

وكان وزير الدفاع الاميركي جيمس ماتيس، قد ذكر في تصريح له في كانون الاول أن "خلافة داعش قد انتهت وتم تدميرها ولكن المعركة لم تنته بعد"، مؤكداً أنه "مايزال هناك كثير من العمل يتوجب إنجازه لمنع عودة التنظيم للظهور بأسلوب آخر مرة ثانية،وان التنظيم قد يحاول العودة لجذوره الإرهابية المتأصلة مستغلاً مرة أخرى الخلافات الطائفية في العراق وسوريا".

وأصدر البنتاغون، الجمعة، نص ستراتيجية الدفاع الوطني جاء فيها إن "الإرهاب مايزال حالة قائمة رغم القضاء على خلافة تنظيم داعش عملياً".

وقبل ذلك بيوم أوضح وزير الخارجية الاميركي ريكس تيليرسون، أن الانسحاب السريع من سوريا سيعطي لمسلحي داعش فرصة للعودة مرة أخرى إلى الساحة.

وأضاف تيليرسون بقوله إن "الولايات المتحدة ستبقي لها تواجداً عسكرياً في سوريا للتركيز على عدم عودة التنظيم مرة أخرى.. لايمكننا ارتكاب نفس الأخطاء التي فعلناها في العراق عندما انسحبت القوات الاميركية منه عام ٢٠١١ وعادت القاعدة مرة أخرى للعراق وتحولت بعد ذلك لتشكيل آخر يدعى تنظيم داعش".

وتتشابه تقديرات المسؤولين الاميركان لعدد القوة الفعلية من مسلحي التنظيم الإرهابي مع تقديرات الخبيرين الآخرين حسن والهاشمي. إذ أن التقديرات الاميركية الاخيرة لعدد مسلحي داعش الفعليين تشير الى أن عددهم يتراوح بين ٣٠٠٠ الى ١٠٠٠ مع تناقص هذا العدد على نحو سريع.

في حين يقدر مسؤولون أميركان حجم قوة التنظيم من الموالين له خارج أرض المعركة في العراق وسوريا مابين ٦٠٠٠ الى ٨٠٠٠ شخص، وهذا الرقم قريب من العدد الذي خمّنه الخبير حسن،ولكنه أقل من العدد الذي قدّره الباحث الهاشمي البالغ ١٠٠٠٠ موالٍ.

وقال وكيل الخزانة الاميركية غلاسر إن "داعش يتحول الآن الى أسلوب آخر من التهديد بسبب تجريده من الملاذ الآمن، وهذا التهديد مايزال موجوداً في العراق وسوريا ولكن على نطاق أضيق".

■ عن: موقع NBC News

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي: عدنان حسين
نائب رئيس التحرير: علي حسين
مدير التحرير: مازن الزيدي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون